

برعاية الرئيس الأسد.. انطلاق مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب عطري: سورية بيئة آمنة وفرص مضمونة



دمشق-ناظم عيد:

برعاية السيد الرئيس بشار الأسد بدأت في قصر الأمويين للمؤتمرات أمس فعاليات المؤتمر الثالث عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب الذي تنظمه جامعة الدول العربية واتحاد غرف التجارة السورية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات وبمشاركة أكثر من 1000 رجل أعمال ومستثمر عربي، بهدف تعريف مجتمع الأعمال والمستثمرين العرب على التطورات الأخيرة في الاقتصاد الوطني وبيئة الأعمال والفرص الاستثمارية المتوافرة في سورية وعلى مختلف المستويات.

وأكد المهندس محمد ناجي عطري رئيس مجلس الوزراء ممثل السيد رئيس الجمهورية أن سورية تشكل بيئة استثمار آمنة تزخر بفرص هامة ومضمونة وأنها بذلك تمتاز عن الكثير من الدول ببعدها عن ارتدادات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي لاتزال ترمي بتأثيراتها السلبية على اقتصادات العديد من دول العالم، ما حفز رجال الأعمال والمستثمرين للبحث عن الدول التي تحقق معدلات نمو جيدة وبيئة مناسبة لتكون هدفاً للاستثمارات في القطاعات الحقيقية، وسورية واحدة من هذه الدول دون منازع.

ودعا عطري رجال الأعمال والمستثمرين العرب إلى توسيع قاعدة استثماراتهم في سورية وتأسيس وعقد الشراكات الاستثمارية في القطاعات التنموية والخدمية في إطار رؤية عربية تتجه نحو الاستثمار الاستراتيجي للطاقات والموارد لخلق كتل اقتصادي عربي قادر على مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية وتحديات العولمة، لافتاً إلى أن سورية تمتلك بيئة استثمارية من أفضل البيئات بين دول المنطقة لما يتوفر فيها من مقومات وعناصر تدعم الاستثمار والنشاطات الاستثمارية من حيث موقعها الجغرافي كنقطة اتصال وتواصل بين القارات الثلاث.

وأشار رئيس مجلس الوزراء إلى ما اتخذته الحكومة من حوافز مالية وضريبية وإجراءات إدارية وتسهيلات مصرفية وتطوير الأداء الجمركي وتبسيط الإجراءات، وغير ذلك من الخطوات التي بلورت بيئة استثمارية متطورة في سورية تمتلك مقومات الجذب الاستثماري ودعم العملية الاستثمارية.

ومن جهته لفت محمد إبراهيم التويجري ممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى التطورات الحاصلة في سورية على مستوى البنية التحتية الملائمة لجذب الاستثمارات والبيئة التشريعية والإصلاحات الإدارية في الأعوام الأخيرة، إضافة إلى عدم تأثر الاقتصاد السوري بالأزمة المالية العالمية، ما يجعلها عوامل دافعة لرجال الأعمال والشركات العربية والأجنبية للاستثمار في القطاعات كافة.

أما عدنان القصار رئيس مجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية فقد أكد على دور سورية في تعميق الشراكة الاقتصادية مع المحيط العربي والعالمي وثقة رجال الأعمال والمستثمرين العرب بالاقتصاد السوري ومستقبله ودوره كقطب رئيس في جذب الاستثمارات العربية والدولية.

ومن جانبه قال الشيخ كامل صالح رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة إن قانون وتشريعات الاستثمار في سورية هي من الأفضل عربياً، داعياً إلى إنشاء شركات رأس المال المبادر لتكون بديلاً عن شركات رأس المال المغامر التي أسستها الدول الأجنبية حيث بدأت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة بالبحث عن الفرص الاستثمارية في الدول الإسلامية، مبدياً رغبته في تأسيس شركة «فرص سورية» برأس مال 20 مليون دولار يقوم بتغطية 50 بالمئة من رأسمالها بالتعاون مع مستثمرين ورجال أعمال عرب وأن يتكفل رجال الأعمال السوريون بالنصف المتبقي من رأس المال، وتهدف الشركة إلى البحث عن الفرص الاستثمارية والمشروعات المتعثرة لإعادة إطلاقها والمشروعات التي بحاجة إلى توسيع ودراسة احتياجاتها.

وركزت كلمة فهد بن راشد الإبراهيم المدير العام للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات على الإصلاحات التي شهدتها بيئة الاستثمار السورية والتطورات الاقتصادية المهمة التي تحققت وانعكاساتها الإيجابية على المستوى التنموي بشكل عام.

ومن جانبه دعا غسان قلاع رئيس اتحاد غرف التجارة السورية رجال الأعمال العرب إلى اغتنام الفرص الاستثمارية المتوفرة في سورية في القطاعات الاقتصادية والخدمية والتجارية التقليدية وغير التقليدية وفي مختلف المناطق في سورية وخاصة الأقل نمواً.

التفاصيل الصفحة الاقتصادية

بداية ساخنة لمؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين الثالث عشر... الشيخ صالح بيق «البحصة» والحكومة تحاول التقاطها

2010-03-04 | صوت للمقال | التعليقات

بداية ساخنة للمؤتمر الثالث عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب أشعلها صاحب السمو الشيخ صالح الكامل رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة عند الافتتاح عبر كلمته التي حرص على إلقائها رغم أوضاعه الصحية الحرجة ولم تكن هي الحرجة فقط إنما الحكومة السورية ممثلة برئيسها الذي بدأ كلمته بتوجيه التحية للشيخ مع محاولة تبرير ووعده بمعالجة النقاط التي تطرق لها الشيخ في كلمته التي ألهبت القاعة بالتصفيق نارة وتارة أخرى بالضحكات التي ضجت بها القاعة أكثر من مرة.

حيث دعا الشيخ كامل سورية لأن تبدأ بحركة تصحيح للمسار الاقتصادي في كل الأنحاء ولا تدور عجلتها في جهة واحدة مؤكداً أنها تمتلك بنية مثلى وأساساً كاملاً لتأسيس قواعد الاستقرار الاقتصادي وتساءل عن نصيب سورية من السياحة قائلاً:

من الصعب تغيير البشر ليتحولوا من موظفين يسكنهم روتين (خذ وهات) إلى صناع يجيدون الابتداء في وجه القادمين من المطار قداماً وإلى المطار مغادرة لتتكرر الزيارات وإن تعددت المغادرات، وفي مجال آخر أشار إلى أن قانون الاستثمار في سورية من أفضل القوانين الصادرة بالدول العربية لكن المشكلة بالتطبيق فهو معرقل ومعوق والكثير من القضايا التي تعرض لها الشيخ في كلمته جعلت رئيس الحكومة يبادر عند اعتلاء المنصة بتأكيد أن طموحات الشيخ تعتبر هاجساً للحكومة السورية مبرراً أن عملية التحول وضعتها أمام عقبات ستبذل الحكومة كل الجهود لمعالجتها.



اقتصاد ومحليات

مؤتمر رجال الأعمال يناقش فرص الاستثمار في قطاعي المالية والصناعة.. الحسين: سورية مستقرة مالياً وتمتلك إمكانيات تؤهلها لتكون بموقع اقتصادي أفضل



دمشق..

ركزت الجلسة الأولى في المؤتمر الثالث عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب في يومه الثاني على الفرص الاستثمارية في القطاعين المالي والصناعي في سورية حيث ناقش المشاركون السياسات المالية والنقدية وتطورها إضافة إلى التشريعات والقوانين الاقتصادية والإجراءات المتخذة بهدف زيادة الاستثمارات في القطاع الصناعي.

وقال الدكتور محمد الحسين وزير المالية إن معطيات كثيرة تغيرت على أرض الواقع في سورية خلال السنوات الماضية حيث تم افتتاح مصارف خاصة وشركات التأمين والصيرفة كما أعيد افتتاح سوق دمشق للأوراق المالية وصدرت تشريعات تسمح لشركات التطوير والتمويل العقاري بالعمل والاستثمار ومؤسسات التمويل التي تستهدف المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وأضاف الوزير الحسين إن سورية مستقرة مالياً لجهة أسعار الصرف والمالية العامة وتمويل الموازنة العامة كما أنها لا تعاني من المديونية الخارجية والدين

العام في حدوده الدنيا وتمتلك الكثير من الإمكانيات والموارد التي تؤهلها لتكون بموقع اقتصادي أفضل تستحقه. وأكد وزير المالية أهمية العمل الاقتصادي العربي المشترك وضرورة تنسيق السياسات المالية وتكامل القطاعات المالية العربية من خلال تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب الناجحة مع الأخذ بالاعتبار السياسات المالية القطرية واحتياجات وإمكانيات كل دولة ضمن إطار التكامل الاقتصادي العربي لافتاً إلى دور القطاع المالي المتطور والشفاف واستراتيجياته الواضحة في جذب الاستثمارات وتأثيره على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وأشار الدكتور الحسين إلى دور القطاع الخاص المهم والضروري وتكامله مع الدور الحكومي في العمل الاقتصادي ومواجهة أعباء التنمية ما يتطلب توفير البنية التشريعية والقانونية والإدارية ومستلزمات العمل له.

من جهته قال الدكتور فؤاد عيسى الجوني وزير الصناعة إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتطلب قاعدة علمية وتكنولوجية متطورة تستثمر في القطاعات الرئيسية ومنها الصناعة التي تعد الركيزة الأساسية للتطوير التكنولوجي وتحسين أساليب الإنتاج والإدارة والتسويق من خلال الالتزام بمعايير ونظم الجودة والمواصفات القياسية والبيئية للسلع والمنتجات الصناعية.

وأضاف الدكتور الجوني إن الصناعة السورية عملت على مواكبة التطورات الدولية والأقليمية واستيعاب تقنيات الإنتاج والتسويق والإدارة الحديثة بهدف الوصول إلى قطاع صناعي أكثر نشاطاً وتنافسية على المستوى الاقليمي والدولي وذلك من خلال تحديث الصناعة ورفع قدرتها التنافسية وتعزيز شروط نجاحها.

وأكد الوزير الجوني إن الصناعة هي من القطاعات القادرة على امتصاص جزء كبير من العمالة التي تدخل سنوياً في العمل كما أنها الأداة الأكثر فاعلية على تحويل الاقتصاد من نشاطات ذات قيمة مضافة منخفضة إلى النشاطات ذات القيمة المضافة المرتفعة ورفع وتسريع معدلات النمو وتحريك القطاعات الاقتصادية الأخرى ومنها النقل والتجارة والانشاءات والبنى التحتية والطاقة والمصارف والتأمين وسوق الأوراق المالية مشيراً إلى تطور الصناعة السورية بشقيها العام والخاص حيث استطاعت المنتجات الصناعية منافسة مثيلاتها في الأسواق الإقليمية والدولية.

وقدم الدكتور الجوني عرضاً عن توزع المؤسسات والشركات الصناعية حيث يوجد 8 مؤسسات يتبع لها أكثر من مئة شركة تمتلك العديد من المزايا التنافسية والاستثمارية لافتاً إلى إمكانية التعاون مع القطاع الخاص من أجل تطوير هذا القطاع والاستثمار فيه من خلال الفرص الاستثمارية المتاحة والشركات الصناعية المطروحة على الاستثمار. وبين الدكتور اديب ميالة حاكم مصرف سورية المركزي أن سورية قامت بالعديد من الإجراءات على الصعيد المالي والمصرفي لجهة إصدار القوانين والتشريعات والسياسات المالية

والمصرفية التي ساعدت على تسهيل حركة رؤوس الأموال والاستثمارات العربية والأجنبية. وأوضح ميالة أن مزيداً من التحرير المالي والانفتاح الاقتصادي كما أثبتت التجارب لا يعني المزيد من انكشاف الدولة للأزمات بل يعني المزيد من الشفافية والوضوح وإلغاء التعقيدات في وجه المستثمر وخاصة عندما تترافق مع الضوابط اللازمة لتنظيم القطاع المصرفي والمالي ووجود كادر مؤهل وكفوء قادر على القيام بهذه المهمة.

ولفت ميالة إلى المرسوم التشريعي رقم 8 للعام 2007 الذي أعاد تنظيم الاستثمار في سورية وسهل على المستثمر إعادة رأسماله وأرباحه والفوائد إلى خارج سورية إضافة إلى مجموعة من الإجراءات التي تؤمن استقرار الوضع المالي والمصرفي وانفتاحه بضوابط مشيراً إلى منح تراخيص لمهنة الصيرفة في سورية وخلق سوق نقدية حقيقية والسماح بفتح حسابات بالقطع الأجنبي. وأشار الدكتور راتب الشلاح رئيس مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية إلى دعم الحكومة لإحداث سوق دمشق للأوراق المالية مبيناً أن ما يميز السوق تقيدها بالإفصاح الكامل لجميع المعلومات المطلوبة والمتعلقة بالشركات والشفافية المطلقة التي تضمن للمستثمر وأصحاب المشاريع حقوقهم وتمنحهم الثقة إضافة إلى التقيد بالمعايير الدولية المتعلقة بهذا المجال. وأوضح الشلاح أن سوق دمشق للأوراق المالية بدأت كمؤسسة مستقلة وتعمل كشريك في التنمية وتعد استكمالاً للتشريعات التي صدرت وستصدر في سورية مبيناً أهمية السوق في جذب الاستثمارات واستقطاب رؤوس الأموال وتنمية مدخرات المواطنين وإيجاد قنوات لتوظيف أموالهم.

وقدم مديرو المدن الصناعية في سورية عروضاً عن إمكانيات الاستثمار في تلك المدن والفرص الاستثمارية التي توفرها بالإضافة إلى ما تؤمنه من خدمات وبنى تحتية تمكن المشروعات المقامة أو التي ستقام فيها من تحقيق كل متطلبات التأسيس والإنتاج والتطوير وتصدير منتجاتها إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

وتحدث عماد غريواتي رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية عن أهمية تعدد قطاعات وموارد الاقتصاد السوري الزراعي والصناعي والخدمي والسياحي لدفع عملية التنمية المستدامة وزيادة معدلات النمو حيث تتوفر مقومات المناخ الجاذب للاستثمار وفاقه المفتوحة ولاسيما في الصناعات النسيجية والغذائية والكيميائية والهندسية.

وأشار غريواتي إلى الدور الهام للخبرات المهنية والكوادر الوطنية في جذب الاستثمار وتوفير فرص العمل وفتح مجالات أوسع لإنتاج صناعي سوري نوعي بمواصفات قياسية عالمية لافتاً إلى ضرورة التركيز على الاستثمار في الصناعات التحويلية لدورها في التصدير وفتح أسواق جديدة للصناعة السورية.

وعرض الدكتور محمد بعاصيري نائب حاكم مصرف لبنان المركزي تجربة المصارف اللبنانية العاملة في سورية مشيراً إلى وجود 9 وحدات تابعة لمصارف لبنانية تعمل في السوق السورية وتزداد أرباحها وتسليفاتها وموجوداتها بشكل واضح.

وبين بعاصيري أن مجموع ودائع تلك الوحدات وصل إلى نحو 7 مليارات دولار أما التسليفات فوصلت إلى 2 مليار دولار والأرباح إلى 42 مليون دولار نهاية عام 2009 مشيراً إلى الانفتاح والتطور الكبير في القطاع المصرفي السوري خلال السنوات الأخيرة.

من جهته قال سامي الأخرس من المؤسسة المالية العربية إن التشريعات والقرارات المتعلقة بالسياسة النقدية والمالية التي صدرت خلال السنوات الماضية فتحت المجال أمام القطاع الخاص للعب دوره في عملية التنمية الشاملة التي تبنتها سورية مشيراً إلى الاستجابة السريعة من قبل المستثمرين لفرص الاستثمارية والمناخ الاستثماري المناسب الذي وفرته سورية لهم.

وأكد على الحاجة إلى وجود مؤسسات مالية تعمل على تمويل المشروعات في مختلف القطاعات وخاصة البنى التحتية والطاقة لافتاً إلى الطرق المتوفرة للشركات الباحثة عن التمويل في سورية والمتمثلة بالاقتراض والاستثمار المباشر والتعامل مع السوق المالي والى دور المؤسسات المالية في تأمين التواصل بين الشركات الباحثة عن التمويل وبين الجهات الممولة.

وأوضح فارس الشهابي رئيس غرفة صناعة حلب مجالات التعاون في الصناعة الدوائية السورية باقامة شراكات مع الشركات العالمية في البحث والتطوير والصناعات المتممة كالألات والتجهيزات ومحطات المعالجة بالاستفادة من وجود بيئة استثمارية مرنة ومستقرة وميزات تنافسية تحتضن الصناعة وتحميها.

وقدم الشهابي عرضاً عن تطور الصناعة الدوائية السورية التي تغطي أكثر من 90 بالمئة من احتياجات السوق المحلية وتصدر الأصناف الدوائية إلى 60 دولة إضافة لتأمين 25 ألف فرصة عمل في 64 معملاً دوائياً مبيناً ضرورة زيادة الاستثمار فيها.

من جهته أوضح فاروق جود نائب رئيس غرفة تجارة وصناعة اللاذقية أن وجود الكثير من المواد الأولية وتوفر الخبرات في المجالات الصناعية دفع الكثير من الشركات العالمية لاقامة مصانع لها في سورية ومنح اسمائها للمنتجات السورية ما يستدعي تشجيع الكثير من مثيلاتها.

وبين أن هناك الكثير من الشركات المحلية استطاعت أن تصنع منتجات وأن تحقق حضوراً متميزاً في الأسواق المحلية والإقليمية الأمر الذي يتطلب دعمها من أجل تطوير قدراتها ومنتجاتها ودخول الأسواق العالمية.

الخميس 2010-03-04

جميع الحقوق محفوظة لوكالة الأنباء شام برس © 2009

www.champress.net

22:01:53 04-03-2010

مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب يختتم أعماله بدمشق

ويوصي بصياغة ميثاق شرف عربي بين رجال الأعمال العرب للاستثمار في سورية، ويؤكد على أهمية الفرص الجديدة للاستثمار فيها

دعا المؤتمر الثالث عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب في ختام أعماله في دمشق إلى صياغة ميثاق شرف عربي بين رجال الأعمال العرب للاستثمار في سورية بما يسهم في نهضتها والتنمية المستدامة فيها، مشيراً إلى دور الحكومة السورية في تكريس الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تنفذ مشروعات الخدمات العامة إلى جانب دورها في فتح آفاق الاستثمار أمام القطاع



الخاص.

وكان مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب اختتم أعماله اليوم الخميس بمشاركة نحو ألف من رجال الأعمال السوريين والعرب، حيث سعى المؤتمر على مدى يومين إلى تعريف مجتمع الأعمال والمستثمرين العرب على التطورات الأخيرة في الاقتصاد الوطني وبيئة الأعمال والفرص الاستثمارية المتوافرة في سورية في شتى المجالات.

وأوصى المؤتمر أن إلى الاهتمام بتطوير الموارد البشرية بما يوفر الكفاءات العالية المهمة لعملية الاستثمار والاعتناء بالتعليم وبتنمية المهارات البشرية باعتبارها أساس التنمية الحديثة والاهتمام بالترويج للمنتجات العربية وابتكار امتيازات تجارية وعربية والاهتمام بإقامة مراكز مختصة بالتسويق والبيع بالتجزئة وتكون جميع المنتجات فيها منتجات عربية.

كما أوصى المؤتمر بضرورة التركيز على الاستثمار في تنمية البنى التحتية الضرورية لتوفير الأرضية العصرية لبيئة الاستثمار واتخاذ الإصلاح الإداري نهجا مستمرا لتعزيز كفاءة الإدارات العامة وتطوير العلاقة بينها وبين المستثمر من ناحية تطوير الكفاءة والدعم اللوجستي وتحسين وتطوير بوابات العبور إلى ومن سورية من المرافق والمعابر الحدودية البرية والبحرية والجوية.

كما دعا المؤتمر إلى تعزيز العلاقات القطاعية التخصصية بين رجال الأعمال السوريين والعرب لإقامة تكتلات قطاعية قادرة على الاستثمار والتطوير والمنافسة وتشجيع إقامة شركات المبادرة في الفرص الجديدة الواعدة وفي المجالات الحيوية للتنمية والتطوير وتسهيل عمليات الاندماج بين الشركات السورية والعربية الأخرى لتعزيز الإمكانات الاستثمارية في المشروعات العربية المحلية والمشاركة.

وأشار المؤتمر في بيانه الختامي إلى أن البيئة الاستثمارية السورية تشهد تحسنا متسارعا في سياق عملية الإصلاح الاقتصادي ارتكازا على التحديث المستمر في البنية التشريعية والمؤسسية، مؤكدا أهمية الفرص الجديدة للاستثمار في قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة والبناء والنقل والخدمات.

ولفت المشاركون إلى أهمية الفرص الاستثمارية الواعدة في قطاعات النفط والثروة المعدنية والكهرباء والمال والصناعة والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعقاري والنقل.

يشار إلى أن المؤتمر تناول الاقتصاد السوري وبيئة الاستثمار في سورية من وجهة نظر المستثمر العربي إضافة إلى التركيز على فرص الاستثمار في مجال الكهرباء وقطاع النفط والثروة المعدنية والمال والصناعة والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعقارات والنقل.

سيريانيز

copy rights © syria-news 2010

12:20:37 03-03-2010



بدء فعاليات مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب في سورية بمشاركة أكثر من ألف مستثمر

انطلقت يوم الأربعاء فعاليات مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب في سورية بمشاركة أكثر من ألف رجل أعمال ومستثمر عربي، في ظل توقعات بإعلان المؤتمر عن مشروعات في البنية التحتية.

وافتح نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية عبدالله الدردري أعمال المؤتمر الذي يناقش على مدى يومين في الاقتصاد السوري وبيئة الاستثمار والأعمال في سورية والاستثمار في سورية من وجهة نظر المستثمر العربي وفرص الاستثمار في الكهرباء والنفط والثروة المعدنية والقطاع المالي، إضافة إلى عرض خريطة الاستثمار في سورية.

وتأتي فعاليات المؤتمر الذي يرعاه الرئيس بشار الأسد تحت عنوان "الاستثمار في سورية.. العرافة والفرص" بهدف تعريف مجتمع الأعمال والمستثمرين العرب على التطورات الأخيرة في الاقتصاد الوطني وبيئة الأعمال والفرص الاستثمارية المتوافرة في سورية في شتى المجالات.

وكان رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر بسام غراوي قال إن مستثمرين عرباً يملكون محافظ استثمار بملايين الدولارات، لديهم شهية للاستثمار في سورية.

وتشير التوقعات إلى أن المؤتمر سيعلن خلال سير أعماله عن مشاريع ضخمة في سورية تتناول البنى التحتية.

وشهدت سورية خلال السنوات الأخيرة إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أهمها المرسوم التشريعي رقم (8) لعام 2007 الذي منح المستثمرين الكثير من المزايا، وإحداث هيئة الاستثمار لتكون الجهة المعنية بتنفيذ السياسات الوطنية للاستثمار وتنمية وتعزيز البيئة الاستثمارية في سورية من خلال وضعها الأسس والمعايير المتعلقة بالاستثمار.

ويسعى المؤتمر، الذي يستمر يومين، إلى إظهار دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية وعملية النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى خلق وتطوير مجالات تعاون وشركات أعمال بين رجال الأعمال والمستثمرين في سورية من جهة، ورجال الأعمال في البلدان العربية من جهة أخرى.

وتسعى سورية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الأسواق المحلية لدعم احتياجاتها من الاستثمارات التي تُقدر بنحو 550 مليار ليرة، حصة القطاع الخاص منها 300 مليار ليرة خلال العام الجاري، وفق تصريحات رسمية.

ووصل عدد المشاريع التي شملتها سورية حتى نهاية العام الماضي نحو 250 مشروعاً محققاً بذلك زيادة 34 مشروعاً عن عام 2008 حيث كان عدد المشاريع المشمولة 216 مشروعاً لتكون بذلك نسبة الزيادة 30%، وفقاً لتصريحات رسمية.

وسيتناول المؤتمر الاقتصاد السوري وبيئة الاستثمار في سورية من وجهة نظر المستثمر العربي إضافة إلى التركيز على فرص الاستثمار في مجال الكهرباء وقطاع النفط والثروة المعدنية والمال والصناعة والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعقارات والنقل.

ويشارك في المؤتمر إدارات غرف التجارة والصناعة والزراعة في الدول العربية وإدارات الغرف العربية الأجنبية المشتركة،

وعدد كبير من رجال الأعمال والمستثمرين العرب يمثلون القطاعات الاقتصادية والمالية والاجتماعية وبنوك التنمية و صناديق التمويل والإئماء العربية وهيئات تشجيع الاستثمار في الدول العربية.

يشار إلى أن تقريراً للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) نشر العام الماضي أظ هر أن سورية شهدت زيادة غير مسبوقه في حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بلغت 43 % عام 2008 مقارنة بعام 2007, مضيفاً أن الاستثمارات الأجنبية في سورية بلغت 1.3 مليار دولار.

ويقوم على تنظيم المؤتمر جامعة الدول العربية واتحاد غرف التجارة السورية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

سيريان نيوز

copy rights © syria-news 2010

مؤتمر رجال الأعمال العرب في دمشق أوصى بتسهيل الاندماج بين الشركات وبوضع ميثاق شرف وتطوير بوابات العبور والمعايير الحدودية

وزع مكتب وزير الدولة رئيس مجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية عدنان القصار بياناً، أشار فيه الى ان الوزير القصار افتتح في دمشق المؤتمر الثالث عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب بعنوان: الاستثمار في سوريا: عراقية وفرص، برعاية رئيس الجمهورية العربية السورية الدكتور بشار الأسد ممثلاً برئيس مجلس الوزراء السوري المهندس محمد ناجي العطري، لافتاً الى ان المؤتمر هو بتنظيم مشترك من الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة السورية، شارك فيه زهاء 1500 شخصية من الدول العربية ومن سوريا، يتقدمهم اضافة الى رئيس مجلس الوزراء السوري المهندس العطري، وزراء ورسميون وقيادات الغرف العربية ورجال وسيدات الأعمال والمنظمات والاتحادات وهيئات تشجيع الاستثمار العربية المتخصصة والغرف العربية - الأجنبية المشتركة وخبراء ومفكرون عرب في المجالات الاقتصادية والمالية، بالإضافة إلى السفراء وممثلي البعثات الدبلوماسية في سوريا.

والقى الرئيس العطري كلمة الرئيس الأسد في الجلسة الافتتاحية، نقل فيها الاهتمام الكبير لسيادته بما سيناقشه المؤتمر من أفكار، وما يحمله رجال الأعمال المشاركون من تطلعات لتفعيل عملية التنمية في سوريا وكذلك التنمية الاقتصادية العربية الشاملة. وافتتح الوزير القصار المؤتمر بكلمة ترحيب واعتزاز لرعاية الرئيس الأسد ممثلاً بالرئيس العطري للمؤتمر، تأكيداً لاهتمامه الفائق للتعاون الاقتصادي العربي ودعمه للقطاع الخاص الذي يعول عليه لقيادة المشروع التكاملي الاقتصادي العربي.

التويجري والقي الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية الأستاذ الدكتور محمد بن إبراهيم التويجري كلمة الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، نقل فيها تحيات الأمين العام وتمنياته المخلصة للمشاركين في المؤتمر، ولسوريا رئيساً وحكومة وشعباً.

وقدمت كلمة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات أشادت بالنهضة الإصلاحية الجارية في سوريا في مختلف المجالات الحيوية. كما ألقى رئيس اتحاد غرف التجارة السورية الأستاذ غسان فلاح كلمة، توجه فيها الى الرئيس الدكتور بشار الأسد بالشكر والعرفان لعمله الدائم والدؤوب لتطوير الاقتصاد السوري، شاكرًا الشركاء في التنظيم، وفي طليعتهم الوزير الأستاذ عدنان القصار.

ثم تحدث ضيف شرف المؤتمر رئيس مجلس الغرف السعودية الشيخ صالح كامل، فوجه رسالة عبر رئيس مجلس الوزراء السوري الى الرئيس الأسد، اشاد فيها بحركة التصحيح الاقتصادي التي أنجزها ذلك البيروقراطية وإزالة التعقيدات على الاستثمار وإصدار قوانين حديثة تواكب متطلبات المستثمر واحتياجاته.

وأشاد ممثل البنك الدولي في كلمته بالتقدم الكبير الذي حققه الاقتصاد السوري على كل المستويات، في ظل الاصلاحات الاقتصادية الاستراتيجية التي ساهمت في تحقيق نقلة نوعية كبرى في مناخ الاستثمار والأعمال.

جلسات العمل

وعقد في إطار المؤتمر عشر جلسات عمل إلى جانب الجلسة الافتتاحية والجلسة الختامية، على الشكل التالي: الجلسة الأولى بعنوان الاقتصاد السوري وبيئة الاستثمار والأعمال في سوريا برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية السوري الأستاذ عبد الله الدردي. الجلسة الثانية حول الاستثمار في سوريا من وجهة نظر المستثمر العربي برئاسة وزيرة الاقتصاد والتجارة السورية السيدة لمياء عاصي. الجلستان الثالثة والرابعة حول فرص الاستثمار في قطاع الكهرباء وقطاع النفط والثروة المعدنية، برئاسة وزير الكهرباء السوري الدكتور احمد قصي، وزير النفط والثروة المعدنية السوري المهندس سفيان العللو. الجلسة الخامسة حول فرص الاستثمار في القطاع المالي برئاسة وزير المالية السوري الدكتور محمد الحسين. الجلسة السادسة حول فرص الاستثمار في القطاع الصناعي، برئاسة وزير الصناعة السوري الدكتور عيسى الجوني. الجلسة السابعة حول فرص الاستثمار في القطاع السياحي برئاسة وزير السياحة السوري المهندس سعد الله آغا القلعة. الجلسة الثامنة حول فرص الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات برئاسة وزير الاتصالات والتقانة السوري الدكتور عماد الصابوني. الجلسة التاسعة حول فرص الاستثمار في القطاع العقاري برئاسة وزير الاسكان والتعمير السوري الأستاذ عمر غلاونجي. الجلسة العاشرة حول فرص الاستثمار في قطاع النقل، برئاسة وزير النقل السوري الدكتور يعرب سليمان بدر.

وأشار البيان الى ان المؤتمر رحب بالإمكانيات الواعدة للاستثمار في سوريا، وأثنى على دور الحكومة السورية في تكريس الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تنفيذ مشروعات الخدمات العامة، إلى جانب دورها في فتح آفاق الاستثمار أمام القطاع الخاص. ونوه بالإصلاحات العديدة التي تم إحداثها لتحسين بيئة الأعمال، بما يسهل على القطاع الخاص مجالات الاستثمار، فضلاً عن الإصلاحات التي جرت في قطاعات المال والصناعة والسياحة والمجالات المرشحة للخصخصة، والبرامج الجديدة لتنمية المناطق واستقطاب الاستثمارات إليها على أساس التنمية المتوازنة. وأطلع المؤتمر على المشاريع المعروضة للترويج، وأشاد بالبيئة الاستثمارية السورية التي تشهد تحسناً متسارعاً في سياق عملية الإصلاح الاقتصادي، ارتكازاً على التحديث المستمر في البنية التشريعية والمؤسسية والترخيص للمصارف الخاصة وشركات التأمين، إلى جانب الاتفاقيات العربية والدولية لتحرير التجارة وضمان الاستثمار وحماية وتشجيع الاستثمارات الخاصة، وأكد أهمية الفرص الجديدة للاستثمار في قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة والبناء والنقل والخدمات التوصيات

وأوصى المؤتمر بالآتي :

- 1- صياغة ميثاق شرف عربي بين رجال الأعمال العرب للاستثمار في البلاد العربية لنهضتها وقيادتها الى التنمية المتداخلة والمستدامة.
- 2- الاهتمام بتطوير الموارد البشرية بما يوفر الكفاءات العالية المهمة لعملية الاستثمار، والاعتناء بالتعليم وتنمية المهارات البشرية باعتبارها أساس التنمية الحديثة.
- 3- الاهتمام بالترويج للمنتجات العربية وابتكار امتيازات تجارية عربية، الى جانب الاهتمام بإقامة مراكز مختصة بالتسويق والبيع بالتجزئة وتكون جميع المنتجات فيها منتجات عربية.
- 4- التركيز على الاستثمار في تنمية البنى التحتية الضرورية لتوفير الأرضية العصرية لبيئة الاستثمار.
- 5- اتخاذ الإصلاح الإداري نهجاً مستمراً بهدف تعزيز كفاءة الإدارات العامة وتطوير العلاقة بينها وبين المستثمر لجهة تطوير الكفاءة والدعم اللوجيستي.
- 6- تحسين وتطوير بوابات العبور الى ومن سوريا من المرافق والمعايير الحدودية البرية والبحرية والجوية.
- 7- تعزيز العلاقات القطاعية التخصصية بين رجال الأعمال السوريين وأشقاتهم العرب بهدف إقامة التكتلات القطاعية الفادرة على الاستثمار والتطوير والمنافسة.
- 8- تشجيع إقامة شركات المبادرة في الفرص الجديدة الواعدة وفي المجالات الحيوية للتنمية والتطوير.
- 9- تشجيع وتسهيل عمليات الاندماج بين الشركات السورية ومع الشركات العربية الأخرى بهدف تعزيز الامكانيات الاستثمارية في المشروعات العربية المحلية والمشاركة.

ورحب المشاركون بالفرص الواعدة في قطاع النفط والثروة المعدنية، قطاع الكهرباء، القطاع المالي، القطاع الصناعي، القطاع السياحي، قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، القطاع العقاري وقطاع النقل.

وعن الاستثمار في البلاد العربية بشكل عام، لفت البيان الى ان المؤتمر رحب بالاتجاهات الإصلاحية في معظم الدول العربية، ودعا إلى الاستمرار بتذليل العقبات التي تواجه الاستثمار الخاص، مطالباً بتوفير كل التسهيلات الممكنة، خصوصاً بالنسبة إلى القوانين التي يجب أن تكون واضحة وصریحة، وأن يكون الاجتهاد فيها في سبيل التسهيل وليس من باب التعقيد، وكذلك إيلاء الأهمية المناسبة للتسويق والترويج على مستوى الوطن العربي ككل، معتبراً أن الإنفاق على تطوير البنى التحتية له مردود هائل ويحقق نتائج باهرة وكبيرة.

زيارة الرئيس الأسد
وبعد انتهاء أعمال المؤتمر، زار وفد برئاسة الوزير عدنان القصار، ضم رؤساء وفود الغرف العربية المشاركة الرئيس بشار الأسد، تم خلالها وضع سيادته في
الأجواء الإيجابية للمؤتمر ونجاحه الباهر، والذي تمثل بالحشد الكبير الذي شارك في أعماله، مما جعله أكبر مؤتمر عربي من نوعه. وأعرب الوفد عن
الإعجاب والاعتزاز لما لمسوه من جودة المناخ الاستثماري في سوريا، مقدرًا قيادته الحكيمة والمتروية لمسيرة الإصلاح الاقتصادي والتطوير التنموي
والإنجازات القيمة التي تم تحقيقها وانعكست في صروح البناء والنهضة الشاملة والمتألقة.
الوزير القصار

في هذه المناسبة أعرب الوزير القصار عن اعتزازه باللقاء، الذي جرى مع الرئيس الأسد في أجواء من الحفاوة والصرافة، منوهاً بالإصلاحات التي شقت
طريقها في سوريا لتحسين بيئة الأعمال ودعم القطاع الخاص، تعزيزاً لدوره في عملية التنمية والنمو. كما أعرب عن تفاؤله بالإمكانيات والفرص الهائلة
التي يمكن تمييزها. مرحباً بالخطوات التي تتخذها سوريا لتعميق الشراكة الاقتصادية مع المحيط العربي والعالم، لافتاً إلى أهمية العلاقات مع لبنان
التي برهنت أنها أقوى من جميع الظروف، مما يؤكد أن سياسة سوريا تجاه لبنان هي سياسة ثابتة قوامها الانفتاح والتعاون.

الإعزاز

الجمعة، آذار 5 2010 الموافق 19 ربيع الأول 1431 هـ

القصار في مؤتمر رجال الأعمال في دمشق

سياسة سوريا تجاه لبنان قوامها الانفتاح

ثمن وزير الدولة رئيس مجلس الاتحاد العام للغرف العربية عدنان القصار الخطوات التي تتخذها سوريا لتعميق الشراكة الاقتصادية مع المحيط العربي والعالم، لافتاً إلى أهمية العلاقات مع لبنان التي برهنت أنها أقوى من جميع الظروف، مما يؤكد أن سياسة سوريا تجاه لبنان هي سياسة ثابتة قوامها الانفتاح والتعاون.

برعاية الرئيس السوري بشار الأسد ممثلاً برئيس الحكومة محمد ناجي العطري عقد في دمشق في 3 و4 الجاري المؤتمر الثالث عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب تحت شعار <الاستثمار في سوريا: عراقه وفرص>، بتنظيم مشترك من الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإتقان الصادرات، بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة السورية.

وأوصى المؤتمر بصياغة ميثاق شرف عربي بين رجال الأعمال العرب للاستثمار في البلاد العربية لنهضتها وقيادتها إلى التنمية المتدافعة والمستدامة.

كما أوصى المؤتمر - الاهتمام بتطوير الموارد البشرية بما يوفر الكفاءات العالية المهمة لعملية الاستثمار، والاعتناء بالتعليم وتنمية المهارات البشرية باعتبارها أساس التنمية الحديثة.

الاهتمام بالترويج للمنتجات العربية وابتكار امتيازات تجارية عربية، إلى جانب الاهتمام بإقامة مراكز مختصة بالتسويق والبيع بالتجزئة وتكون جميع المنتجات فيها منتجات عربية.

التركيز على الاستثمار في تنمية البنى التحتية الضرورية لتوفير الأرضية العصرية لبيئة الاستثمار.

اتخاذ الإصلاح الإداري نهجاً مستمراً بهدف تعزيز كفاءة الإدارات العامة وتطوير العلاقة بينها وبين المستثمر لجهة تطوير الكفاءة والدعم اللوجستي.

تحسين وتطوير بوابات العبور إلى ومن سوريا من المرافق والمعابر الحدودية البرية والبحرية والجوية.

تعزيز العلاقات القطاعية التخصصية بين رجال الأعمال السوريين وأشقائهم العرب بهدف إقامة التكتلات القطاعية القادرة على الاستثمار والتطوير والمنافسة.

القصار وتحدث القصار في المناسبة، معرباً عن اعتزازه <باللقاء الذي جرى مع الرئيس الأسد في أجواء من الحفاوة والصرافة>، منوهاً <بالإصلاحات التي شقت طريقها في سوريا لتحسين بيئة الأعمال، ودعم القطاع الخاص تعزيزاً لدوره في عملية التنمية والنمو> وأعرب عن تفاؤله بالإمكانات والفرص الهائلة التي يمكن تمييزها ورحب بالخطوات التي تتخذها سوريا لتعميق الشراكة الاقتصادية مع المحيط العربي والعالم، لافتاً إلى أهمية العلاقات مع لبنان التي برهنت أنها أقوى من جميع الظروف، مما يؤكد أن سياسة سوريا تجاه لبنان هي سياسة ثابتة قوامها الانفتاح والتعاون.

النهار

الجمعة 05 آذار 2010 - السنة 77 - العدد 23977

افتتاح مؤتمر رجال الأعمال في دمشق القصار: ثمة إمكانيات يمكن تثمارها

أوصى "المؤتمر الثالث عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب" بصوغ ميثاق شرف عربي بين رجال الأعمال العرب للاستثمار في البلاد العربية لنهضتها وقيادتها الى التنمية المتدافعة والمستدامة". ورحب بالاتجاهات الإصلاحية في معظم الدول العربية، داعياً إلى الاستمرار في تذليل العقبات التي تواجه الاستثمار الخاص، مطالباً بتوفير كل التسهيلات الممكنة.

عقد "المؤتمر الثالث عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب" بعنوان "الاستثمار في سوريا: عراقة وفرص"، في دمشق، ونظمه الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإنتمان الصادرات بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة السورية، في رعاية الرئيس السوري ممثلاً برئيس الحكومة محمد ناجي العطري. افتتح المؤتمر وزير الدولة رئيس مجلس الاتحاد العام للغرف العربية عدنان القصار، مشيراً الى اهتمام الاسد الفائق بـ"التعاون الاقتصادي العربي ودعمه القطاع الخاص الذي يعول عليه لقيادة المشروع التكاملي الاقتصادي العربي".

وخلصت التوصيات الى "صوغ ميثاق شرف عربي بين رجال الأعمال العرب للاستثمار في البلاد العربية لنهضتها وقيادتها الى التنمية المتدافعة والمستدامة، والاهتمام بتطوير الموارد البشرية، والترويج للمنتجات العربية وابتكار امتيازات تجارية عربية، والتركيز على الاستثمار في تنمية البنى التحتية الضرورية لتوفير الأرضية العصرية لبيئة الاستثمار واتخاذ الإصلاح الإداري نهجاً مستمراً لتعزيز كفاية الإدارات العامة. يشار الى ان الرئيس الاسد استقبل الوزير القصار يرافقه رؤساء وفود الغرف العربية المشاركة، الذين اعرّبوا له عن اعجابهم "بما لمسوه من جودة المناخ الاستثماري في سوريا". واشاد القصار بالإصلاحات التي شقت طريقها في سوريا لتحسين بيئة الأعمال، ودعم القطاع الخاص تعزيزاً لدوره في عملية التنمية والنمو. وأعرّب عن تفاؤله بالإمكانيات والفرص الكبيرة التي يمكن تثمارها، مرحباً بالخطوات التي تتخذها سوريا لتعميق الشراكة الاقتصادية مع المحيطين العربي والعالم.

جميع الحقوق محفوظة - © جريدة النهار 2010

القصار يفتتح المؤتمر الـ13 لرجال الأعمال العرب

افتتح رئيس مجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية الوزير عدنان القصار في دمشق، أمس، «المؤتمر الثالث عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب» بعنوان: «الاستثمار في سوريا: عراقية وفرص»، وذلك برعاية رئيس الجمهورية العربية السورية الدكتور بشار الأسد ممثلاً برئيس مجلس الوزراء السوري محمد ناجي العطري.

ولفت القصار إلى أن المؤتمر هو «بتنظيم مشترك من الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة السورية، شارك فيه زهاء 1500 شخصية من الدول العربية ومن سوريا، يتقدمهم إضافة إلى رئيس مجلس الوزراء السوري، وزراء ورسميون وقيادات الغرف العربية ورجال وسيدات الأعمال والمنظمات والاتحادات وهيئات تشجيع الاستثمار العربية المتخصصة والغرف العربية - الأجنبية المشتركة وخبراء ومفكرون عرب في المجالات الاقتصادية والمالية، بالإضافة إلى السفراء وممثلي البعثات الدبلوماسية في سوريا».

ونقل العطري في كلمته اهتمام الرئيس الأسد الكبير بما سيناقشه المؤتمر من أفكار، وما يحمله رجال الأعمال المشاركون من تطلعات لتفعيل عملية التنمية في سوريا، وكذلك التنمية الاقتصادية العربية الشاملة.

وألقى الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية محمد بن إبراهيم التويجري كلمة الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى. وكانت كلمات لكل من «المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات»، رئيس اتحاد غرف التجارة السورية غسان قلاع، رئيس مجلس الغرف السعودية صالح كامل، وممثل البنك الدولي.

وبعد انتهاء أعمال المؤتمر، زار وفد برئاسة القصار، ضم رؤساء وفود الغرف العربية المشاركة، الرئيس بشار الأسد.

